









# تقريب القصي في أحكام الوصي

---

تأليف

العلامة الفاضل والجهيد الكامل الشيخ محمد البيومي

أبو عياشه الدمنهوري حفظه الله

أمين

---

(حقوق الطبع محفوظة للمؤلف)

(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الاميرية بمصر

سنة ١٣٢٩ هـ ١٩١١ م



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله  
وأصحابه والتابعين (وبعد) فيقول العبد الفقير المعترف بالعجز  
والتقصير محمد اليبوي أبو عياشه الدمنهوري غفر الله ذنوبه وستر  
في الدارين عيوبه ورحم سلفه وأسعد خلفه لما عينت عضوا  
علميا بالمجلس الحسبي لمركز دمنهور من سنة ألف وتسعائة الى  
الآن أستغفر الله من كل خاطرا وقصور جمعت هذه الرسالة  
اللطيفة والفوائد الشريفة في أحكام الأوصياء لينتفع بها الاخوان  
على مذهب الامام أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه وأرضاه وتفعنا  
به ويبقى الأئمة الهداه نلخصتها من شرح الدر وحاشيته للعلامة  
ابن عابدين وجامع الفصولين وأدب الأوصياء رجاء دعوة أخ صالح  
من المحبين وسميتها (تقريب القصص في أحكام الوصي) والله ولي  
التوفيق وبه الهداية لأقوم طريق

اعلم أنه ينبغي للوصي أن لا يقبل الوصاية لانها على خطر وعن  
أبي يوسف الدخول فيها أول مرة غلط والثانية خيانه والثالثة سرقة  
وعن الامام الشافعي رضي الله عنه لا يدخل في الوصاية الا أحق  
أولص وعن الحسن لا يقدر الوصي أن يعدل ولو كان عمر بن  
الخطاب وعن أبي مطيع أنه كان مفتيا نيفا وعشرين سنة فما  
رأى عما عدل في مال ابن أخيه قال بعضهم

احذر من الواوات أر \* بعة فهن من الختوف

واو الوكالة والولا : ية والوصاية والوقوف

وتصح بكل لفظ يدل عليها كأنت وصي أو وكيل بعد موتى  
أو وصي في مالى أو سلمت اليك الأولاد بعد موتى أو تعهد أولادى  
بعد موتى أو اقض ديونى ووصاياى وكذا لو لم يقل ووصاياى عند  
الامام فان قبل بعلم الموصى صح وان رد بعلمه يرتد وان رد بغير علمه  
لم يصح لأنه اعتمد عليه فقيه تغير واضرار بالميت ويصح للموصى  
أن يخرجها عنها ولو في غيبته فان سكت الموصى اليه أو قبل ومات  
الموصى فله الرد والقبول فان رد بعد الموت ثم قبل صح الا اذا نفذ قاض  
رده فلا يصح قبوله بعد ذلك وقد يكرن القبول بالفعل كشاء الكفن  
للميت والطعام للصغير ولو لم يعلم بالايضاء فان علم الوصى بالوصاية  
ليس بشرط في صحة تصرفه بخلاف الوكيل ولا يكون له بعد ذلك رد  
الوصية أما لو قال الموصى بع دارى أو عبدى أو نحو ذلك فلا يكون  
وصيا ولو قال افعلوا كذا بعد موتى فالكل أوصياء ولو سكتوا حتى  
مات فقبل منهم اثنان أو أكثر فهم أوصياء ولو قبل واحد فقط فهو  
الوصى ولا يتصرف حتى يقيم القاضى معه غيره أو يطلق له التصرف  
وحده فيتصرف لأن الميت لم يرض برأى الواحد حيث خاطب الجماعة  
وأقلها في الوصاية اثنان ولو أوصى الى اثنين على التعاقب فهما



وصيان ولو أوصى الى رجل ثم مكث زمانا فأوصى بوصايا الى آخر  
 فهما وصيان في كل وصاياه تذكر ايصاءه الى الأول أن نسيه لأن  
 الوصى لا ينزل ما لم يعزله الموصى كأن يقول أخرجه عن الوصاية  
 أو يقول رجعت عن وصايتي اليه ولو أوصى الى صبي أو عبد غيره  
 أو فاسق أو كافر بطله القاضي بمسلم حرصا له ويصح تصرف غير  
 الصبي قبل أن يتدل فلو بلغ الصبي أو عتق العبد أو تاب الفاسق  
 أو أسلم الكافر قبل التبديل لم يتدل وقيل ان الايصاء الى العبد والكافر  
 باطل فلا يصح تصرفهما قبل الانحراج ولو أوصى الى عبده وورثته  
 كلهم صغار صح عند الامام استحسانا وقال صاحباه لا يصح مطلقا كما  
 اذا كان في الورثة كبير وبه يفتى ولو أوصى الى مكاتب له أو غيره  
 صح فان عجز عن أداء بدل الكتابة فكالعبد ولو أوصى الى المعتوه  
 أو المجنون المطبق لم يصح أفاقا بعد الايصاء أم لا ولو أوصى الى  
 محدود تاب أو أعمى أو امرأة جاز اتفاقا ولو أوصى مريض الى  
 رجل ثم برئ وعاش سنين ثم مرض فقيل له أما توصى فسوف  
 ثم مات ولم يوص فان لم يقل في وصيته الاولى ان مت من مرضي  
 هذا كان الوصى على وصايته ان شهد بها عدلان وان كان قال ذلك  
 بطلت الوصية بالبرء ولو أوصى الى رجل وشرط أنه اذا قدم فلان  
 الغائب يكون هو الوصى فان الرجل يخرج عن الوصاية بقدم

الغائب لان تعليق الوصاية بالشرط جائز كما اذا قال اذا قدم فلان فهو وصي ولم يقدم فينصب القاضي وصيا بعد الموت فاذا قدم الغائب خرج المنصوب بأمر القاضي ويكون القادم وصيا ولو قال أوصيت الى فلان فان مات فلان آخر فأنخرج القاضي الاول بتهمة وأقام غيره مقامه فهو الوصي حتى يموت دون فلان الثاني لأنه قائم مقام الاول ولا عبء بموت الاول فان لم يخرج القاضي وأوصى الى غيره ومات فالوصي فلان الثاني ولو قال لك مائة درهم على أن تكون وصيا عني أو قال له استأجرتك بمائة فقبل كان وصيا والمائة وصية له من الثلث ويبطل الشرط والاجارة لكونها بعد الموت

(فصل) واذا لم يكن لليت وصى فالقاضي ينصب له وصيا اذا كان في التركة دين أو وصية أو في الورثة صغير أو كبير غائب مفقود وكذا لو غاب الأب غيبة متقطعة أو تعذر حضور الوصي فينصب الوصي للقضاء والتنفيذ وحفظ الصغير نفسا ومالا وحق الغائب المفقود ولا يشترط حضور الصبي لمنصب الوصي بل الشرط علم القاضي بوجود الصبي وأن يكون الصبي أو التركة في ولايته ولو مات مدين في بلد وله ورثة كبار ولم تعلم بلدهم أو علمت وكانت منقطعة لا يجيء منها ولا يصل اليها أحد فالقاضي ينصب وصيا

للقضاء ولا يتوقف الى مجيء الورثة أما اذا كان بلدهم غير منقطع  
 فلا ينصب وينبغي للقاضي أن يكتب في محضره جهة الوصاية  
 وكونه ممن له ولاية ذلك وكون الميت لم يوص الى أحد أو الذي  
 اختاره فاسق أو ليس بأهل للوصاية أو عاجز عن القيام بأمورها  
 ومن ثبت عجزه عن القيام بها ضم القاضي اليه غيره لا بمجرد اخباره  
 ولا بمجرد شكوى الورثة وليس لوصي الميت انخراج نفسه بعد  
 القبول والحيلة فيه أن يجعله الميت وصيا على أن يعزل نفسه متى  
 شاء فانه لو أوصى الى أحد وقال متى شئت الخروج عنها فلك  
 ذلك صح ويخرج متى شاء أو أن يدعى دينا على الميت أو عينا من  
 أعيان التركة ولا يثبت فيهم القاضي فيخرجه وأما وصي القاضي  
 فله أن يعزل نفسه بعلم القاضي ولكن لو رآه القاضي أمينا قادرا  
 على التصرف لا يخرجه لأنه التزم القيام ولا ضرر عليه في بقائه وإن  
 عرف كثرة أشغاله أخرجه منعا للضرر عنه فلا يعزل وصي نفسه  
 في غير مجلس الحاكم ولو عزل القاضي وصي الميت مع أهليته لها  
 لم يعزل على المفتي به أما لو ثبتت خيانتة فيجب عزله حتى  
 لو كان الأب مبذرا متلفا مال ابنه الصغير فينصب القاضي وصيا  
 ويتزع المسال من يد الأب وأما وصي القاضي فله عزله ولو عدلا  
 اذا رأى المصلحة في عزله ولواتهم الحاكم الوصي أخرجه على المفتي

به . وقيل يضم له آخر أو مشرفا ولو جئ الوصى مطبقا ينبغي للقاضي أن يستلّه ولو لم يفعل حتى أفاق فهو على وصايته ولو كان لليت وصى ولم يعلم به القاضي فنصب له وصيا لا يكون عزلا للاول والاول هو الوصى دون وصى القاضي وتصرف الثانى نافذ اذا كانت غيبة الاول منقطعة بان كان فى موضع لاتصل اليه القوافل ولو خرج الوصى من الوصاية فقبض دينا لليت فان وجب الدين بعقده الذى ترجع حقوقه اليه صح قبضه وبرئ المديون بالدفع اليه وان وجب بعقده الذى ترجع حقوقه الى المالك أو وجب بغير عقده لم يصح قبضه ولا يبرأ المديون بالدفع اليه ولو مات الوصى فولاية المطالبة فيما باع من مال الصغير لورثة الوصى أو لوصيه فان لم يكن نصب له القاضي وصيا

(فصل) واذا تعدد الوصى فينفرد كل واحد من الوصيين بالتصرف اذا كانا من جهة قاضيين فى بلدين مثلا ولو أراد كل من القاضيين عزل منصوب الآخر جاز ان رأى فيه المصلحة والا فلا وبطل فعل أحد الوصيين أو الاوصياء عن الميت وكذا الوصى مع المشرف عليه بدون اجازة الآخر ولو كان ايضاه لكل منهما على الافراد الا فيما لا بد منه أولا مدخل للرأى فيه كشرائه كفنه وتجهيزه وشراء حاجة الطفل والخصومة فى الحقوق وقبول الهبة له

واعتاق عبد معين وردّ ودبعة وتنفيذ وصية معينين وبيع ما يخاف  
تلفه وجمع أموال ضائعة وردّ المغصوب والعارية وقسمة كيلي  
أو وزني مع شريك الموصي واجارة اليتيم وحفظ ماله ولا ينفرد  
فما يكون من باب الولاية أو فيه مدخل للرأى كالتجارة وقبض  
الديون والودائع والبيع والشراء والايحار والاستئجار وقال أبو يوسف  
له الانفراد في جميع الامور ولو نص عند الوصاية على الانفراد  
أو الاجتماع اتبع اتفاقا ولو وكل أحدهما الآخر جاز انفراد الوكيل  
في جميع التصرفات اتفاقا وان مات أحدهما فإن كان أوصى الى  
الحى فله أن يتصرف وحده وان كان أوصى الى آخر قام مقامه ووجب  
اجتماعهما ولا يحتاج القاضي الى نصب وصي لأن رأى الميت باق  
حكما وان لم يوص ضم القاضي الى الحى آخر ومثل الموت ما اذا  
جن أحدهما أو وجد ما يوجب عزله فيقيم القاضي مقامه أمينا  
أو يطلق للباقي التصرف كما لو قبل أحد الوصيين ورفض الآخر  
ولا يجوز بيع أحد الوصيين مال اليتيم من الوصى الآخر ولا شراؤه له  
منه ولو كان على أحد الوصيين دين لا يبرأ بأدائه الى الوصى الآخر  
واذا اتفاقا على أن يكون المال عند أحدهما جاز ولو اختلفا في حفظه  
فان احتمل القسمة يكون عند كل منهما نصفه والا فيتهايان زمانا  
أو يودعانه عند أمين ولو قبض أحد الوصيين التركة فضاعت

في يده لا يضمن وليس للوارث القبض الا من منزل الميت ومن اليد التي ليست مختصة فلو قبض الوارث دينا لميت أو ودعة له عند آخر فضاع عنده ضمن حصه غيره من الورثة الا أن يكون مأخذه في موضع يخاف عليه الهلاك فيه فلا يضمن استحسانا والوصي يقبض مطلقا والمشرف بمعنى الناظر والوصي أولى بامساك المال ولا يجوز تصرفه الا بعلم المشرف واعتمد في الخاتمة أنهما وصيان ولو أوصى الى رجل وأمره أن يعمل برأى فلان فهو الوصي وله العمل بلا رأيه ولو قال له لا تعمل الا برأيه فهما وصيان لأن الأول مشورة والثاني نهى فدل على الاشتراك

(فصل) في وصي الوصي وان بعد سواء أوصى اليه في ماله أو أطلق وصي في التركتين لأن تركه موصيه تركته فان قال أوصيت اليك في مالي ومال الميت الذي أنا وصيه أو قال أوصيت اليك ولم يزد يكون وصيا في التركتين معا رواية واحدة لقيامه مقامه أما لو قال أوصيت اليك في تركتي فالصحيح أنه يكون وصيا فيهما أيضا لقيامه مقامه أيضا وقال أبو يوسف يختص بما قال ولو قال في تركه الاول فهو كما قال عند الثلاثة لأن تركه الاول ليست تركه له ولونهى الاول الثاني عن الايصاء يكون الثالث وصيا في التركتين عند الامام وقالا يكون الثالث وصيا عن الثاني فقط

(فصل) ويصح بيع الوصى وشراؤه من أجنبي بمثل القيمة وبأكثر وأقل بقدر ما يتغابن فيه أما لو كان بغبن فاحش فالعقد باطل لكن يقع الشراء للوصى لصلوره منه وكذلك الإيجار والاستعجار ولا يجوز البيع بنسيئة على مفلس ولو باع لمفلس يؤجله الحاكم ثلاثة أيام فإن نقد الثمن والافسخ البيع وإن باع الوصى أو اشترى لنفسه أو لمن لا تقبل شهادته له فإن كان وصى القاضى لم يجوز مطلقا كالقاضى وإن كان وصى الأب جاز بشرط منفعة ظاهرة للقاصر وهى فى العقار ضعف القيمة فى شرائه ونصفها فى بيعه وفى المنقول اثنان فى العشرة وقال لا يجوز مطلقا ولو اشترى وصى القاضى من القاضى أو باع جاز ويجوز بيع الأب مال الصغير لنفسه وبغيره بمثل القيمة وبما يتغابن فيه لو الأب عدلا أو مستورا فلو كان فاسدا ففى المنقول روايتان الجواز وعدمه لا يضعف القيمة وعليه الفتوى ولا يجوز فى العقار الا بضعف القيمة ويوضع الثمن فى يد عدل والشراء كالبيع ولو بلغ اليتيم وادعى أن بيع أبيه أو وصيه كان بالغبن وأنكر المشتري ذلك يحكم الحال ان لم تكن المدة يتبدل فيها السعر والاصلق المشتري ولو برهن كل منهما فبينة مثبت الزيادة أولى وجاز بيع الوصى على الكبير الغائب فى غير العقار فإن كان على التركة دين أو وصية ولم تقض الورثة الديون

ولم ينفذوا الوصية من ماله فلو وصى بيع التركة كلها ان كان الدين محيطة وبمقدار الدين ان لم يحط ولو عقارا والجار حضورا والبناء والفراس في مثل الارض المحتكة ليسا من العقار بل من المنقول ولو باع الوصى شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه بأكثر مما باعه رجع القاضي الى خيرين فان قالوا يساوى أكثر فالبيع باطل وان قالوا يساوى القيمة لا يسمع قول من يزيد ويكفى خير واحد عند صاحبين ولا يجوز للوصى بيع عقار الصغير الا لزيادة في المن بآن يبيعه بضعف القيمة أو لضرورة دين أو لوصية مرسله في التركة لا تنقيد بجزء شائع كإكاته درهم لا تنفذ بدون بيعه أو لوصية ببعضه وهو لا يتقسم أو لضرورة القسمة أو لنفقة الصغير أو لدين على الميت أو لكون غلته لا تريد على مؤنه أو لخوف خرابه أو نقصانه أو كونه في يد متغلب فلو باعه بدون شيء من هذه المسوغات يكون لليتيم نقضه اذا بلغ ويبيع عروض الصغير ومنقولاته من غير حاجة ولو وصى بيع التركة المستغرقة بالدين بقيمتها بغير حضور الغرماء ولا يكون للغرماء ابطاله وليس للوارث بيعها الا برضاهم

(فصل) اعلم أن الولاية في مال الصغير للأب ثم لوصيه ثم وصى وصيه وان بعد فلو مات الأب ولم يوص فالولاية لابي الاب ثم وصيه كذلك فان لم يكن فالقاضي ومنصوبه ولو أوصى



الى رجل والاولاد صغار وكبار فمات بعضهم وترك ابنا صغيرا فوصى  
الجد وصى له يصح بيعه عليه كما صح على أبيه في غير العقار وفي  
العقار للدين وأما وصى الاخ والام والعلم وسائر ذوى الأرحام فله  
بيع تركته الميت لدينه أو وصيته ان لم يكن أحد ممن تقدم لايبيع  
عقار ولا الشراء للتجارة ولا التصرف فيما يملكه الصغير من غير جهة  
موصيهم مطلقا نعم لهم حفظ المال وشراء ما لا بد منه من الطعام  
والكسوة وبيع متقولات لكونه من الحفظ لأن حفظ الثمن أسهل  
من حفظها واذا خاف أهل محلة من الحاكم على مال الصغير جاز  
لأحدهم أن يتصرف فيه بالمصلحة للضرورة وليس للجد بيع العقار  
والعروض لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا لانه لا يملك بيع مال ولده  
في حياته فكذا بعد مماته بخلاف الوصى من الاب ووصى الجد  
كالجد فيرفع الغرماء أمرهم الى القاضى لبيع لهم بقدر ديونهم وكذا  
الموصى لهم ولو باع الاب أو الوصى مال الصبي من غريم نفسه  
تقع المقاصة بينهما ويضمن للصبي الثمن كما لو باع عقار الصبي  
لمسوق وصرف الثمن في ثقة نفسه فيضمن قيمته للصبي وللوصى  
البيع لأجل لم يفحش بعده ان لم يخف تلفه بالمحود ولا المنع عند  
حلول الاجل فلو وجد مليا يشتري عقار اليتيم بألف ومفلسا بألف  
ونحوها باع للمليء بالالف ولا يلتفت الى زيادة المفلس حذرا من

التلف وليس للوصى والقاضى أن يبيع مال أحد اليتيمين من الآخر وللاب بيع مال أحد طفليه للآخر والصبي المأذون له فى التجارة من جهة الوصى لو باع مال نفسه من وصيه فهو كبيع الوصى لنفسه فتعتبر فيه الخيرية ولو باع الصبي المأذون للأجنبي بغبن فاحش جاز عند الامام خلافا لصاحبيه حيث قالوا اذا كان الغبن يسيرا جاز والغبن اليسير هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين فما كانت قيمته معلومة كالعلم لا يتحمل فيه يسير الغبن لعدم احتياجه الى تقويم المقومين فيفحش فيه أقل شئ

(فصل) ولا يجوز للوصى أن يصالح الغريم بأقل من الحق ان كان الخصم مقربا به ومقضيا عليه أو للوصى بينة عادلة عليه والا جاز وصلحه مع المدعى على اليتيم بالعكس وان أجل الوصى ديناً لليتيم أو أبرأ المدين أو حط عنه شياً منه فان وجب الدين بعقده صح عند الامام ومحمد ويضمن الضائع للورثة ولم يصح عند أبي يوسف وهو الاستحسان وان وجب الدين بعقد غيره كأن كان موروثا لم يصح اتفاقا وللوصى أخذ الكفيل والرهن بدين الميت لأنه توثيق ويجوز للاب والوصى رهن مال الصبي بدين انفسهما عند الامام ومحمد استحسانا لأنه من باب الحفظ حيث يضمن اذا ضاع ولأنهما يملكان الايداع ولو هلك ضمنا قيمة الرهن ان ساوت

الدين أو نقصت عنه وقدر الدين ان زادت القيمة عليه لأنه في الزائد مودع والقياس عدم جوازه للوصى وبه قال أبو يوسف وعليه فيلزم الوصى قيمته مطلقا وأما الأب فيجوز رهنه قياسا واستحسانا ومثل هلاكه ماله باعاه في دينهما بعد الرهن أو أمرا المرتهن ببيعته ولا يجوز للوصى رهن ماله نفسه بحق عليه لليتيم منه ولا ارتهان ماله من نفسه أو من ابن صغير له لأن الواحد لا يتولى طرفي العقد بخلاف الأب فيجوز رهنه وارتھانه من صغيره فيتزل منزلة اثنين لو فور شفقتة ولو استدان الوصى لحاجة اليتيم من نفقة أو كسوة فرهن به شيئا لليتيم صح وكذا لو اتجر لليتيم فازتهن أو رهن فيجوز

(فصل) في الوصى أن يؤجر نفس اليتيم ومساير أمواله ولو يسير الغبن لأن له استعمال الصبي بطريق الرياضة والتهديب من غير عوض فع العوض أولى ومثله الأب والجد عند عدم الأب وليس لغيرهم مع وجود أحدهم أن يؤجر اليتيم فلا شيئا من ماله ولو كان هو في حجره وعياله أما لو غدما فآجره ذورحم محرم فان كان في حجره صح وفاقا وان لم يكن في حجره فان آجره الأقرب إليه كما اذا كان عند العمة فآجرته الام جاز عند الامام وقال محمد لا يجوز لمن آجره قبض الاجرة لأنه من حقوق العقد وليس له أن ينفقها عليه بغير أمر القاضي لأنها من أمواله وليس لغير الأب والجد والقاضي وأوصيائهم

التصرف في أمواله وإذا لم يكن للصغير أب حائك أو حجام لم يكن لمن يعوله أن يسلمه الى حائك أو حجام لان التصرف في الصبي وله مقيد بالمصلحة والنظر وهذا فيه ضرر لأن دناءة المكاسب تضع شرف المناصب وخساسة الحرف مظان التلف وللوصى أن يستأجر الصغير لنفسه وليس له ايجار نفسه للصغير وقيل يجوز اذا كان بأقل من أجرة مثل عمله وللوصى اجارة عقار الكبير الغائب واجارة كل العقار الذى للصغير جزء فيه ولو الكبير الشريك حاضرا عند الامام وقالوا ليس له أن يؤجر حصه الكبير الحاضر وليس لوصى اليتيمين استئجار عبد أحدهما لعمل الآخر ويجوز للاب كالبيع ولو أجر الوصى دار اليتيم بأجرة المثل ثم زيد لاستنقض الاجارة وإذا أجر بدون اجرة المثل وجب على المستأجر أجرة المثل مهما بلغت على المفتى به وقيل يفسخ وللوصى التأجير للبلء بأقل من المفلس ولو استأجر اجيرا لليتيم بأكثر من أجرة المثل بما لا يتغابن فيه وعمل الاجير وانقضت المدة فالزيادة باطلة ولا تجب على المستأجر الا ان علم أنها زائدة عند العقد فالأجر كله عليه ولو بلغ الصبي في مدة الاجارة فان كانت على النفس خير في الإبطال أو الامضاء وان كانت على أملاكه فلا خيار له

﴿فصل﴾ وتجوز اعارة الولد لخدمة من يعلمه وايداع مال اليتيم وفي اعارته قولان الجواز استحسانا وعدم الجواز وهو القياس وللوصي ركوب دابة الصبي في شغل الصبي كتقاضى دينه في بلد آخر ان احتاج اليه وله أن يستأجر دابة من مال الصبي وينفق عليها وعلى نفسه ما لا بد منه من مال الصبي اذا كان محتاجا وهذا استحسان والقياس المنع وليس للوصي أن يستقرض مال اليتيم وفي الخانية لو أخذ الوصي مال اليتيم قرضا لنفسه لم يجوز ويكون ذلك دينا عليه كما اذا أتلفه اه وقيل يجوز اذا كان له وفاء ولا يملك الوصي اقراض مال اليتيم ولا يعتد بخيانه لو أقرضه فلا يعزل به وله اقراضه لو كان أحرز من امساكه عنده وللقاضي أن يقرضه اذا لم يجد ما يشتريه به يكون غلة اليتيم ولا من يضارب والأب كالوصي أو كالقاضي روايتان مصححتان والمتون على الاولى والحد كالأب وليس للوصي قضاء دينه بمال اليتيم وللأب أن يقضى به ولو احتال الوصي بمال الصبي فان كان الثاني أملاً من الاول جاز وان كان مثله لم يجوز فان قبل الوصي الاحالة على من هو أقل من الخيل في اليسار فان وجب الدين بعقده جاز عند الامام ومحمد وضمن الوصي لليتيم ولم يجوز عند أبي يوسف وان كان الدين لم يجب بعقده لم يصح عند الثلاثة

(فصل) وللوصى أن يسافر بمال اليتيم إن كان الطريق آمنا فإذا أصيب في الطريق فلا ضمان عليه وأن يضارب في مال الصغير وأن يدفعه لآخر مضاربة وله أن يتجربه لليتيم ويشارك وأن يدفعه للتجارة والشركة وله أن يفعل كل ما فيه خير لليتيم ولا يجبر على التجارة والتصرف بمال اليتيم وليس للورثة أن يؤاخذوا الوصى في عدم تحصيله ديون الميت وينبغي أن يشهد عند العقد على نحو المضاربة فإن لم يشهد على نفسه وقت العقد أنه يضاربه مثلا يكون ما اشتراه كله لليتيم ولا يصتقه القاضى في دعواه استحقاق بعض الربح وله ديانة أخذ ما شرطه وإن لم يشهد عليه وكذا لو شاركه ورأس ماله أقل من مال الصبي فإن أشهد فالربح كما شرط والا صدق ديانة والربح على قدر المالكين قضاء وليس للوصى في هذا الزمان أخذ مال الصبي مضاربة وإذا أخذ الوصى أرض اليتيم مزارعة فإن كان البذر على اليتيم لم يحز وإن كان على نفسه جاز لأنه في الأول يصير الوصى مؤجرا نفسه من اليتيم وفي الثاني يكون مستأجرا أرض اليتيم ببعض الخارج والثاني جائز لا الأول وقيل إن كان ما يصيبه من الربح المشروط خيرا من أجرة مثل الأرض وضمان البذر في صورة كونه من اليتيم وضمان نقص الزراعة جاز والأفلا ولو مات رجل وترك أولادا صغارا وبنات فحرق البكار

وزرعوا في أرض مشتركة أو في أرض الغير كما هو المعتاد وكلهم في معيشة واحدة وجمعوا الغلات في بيت واحد فان كان البذر مشتركا بينهم والزرع باذن الباقيين لو بكارا واذن الوصى لو صفارا فالغلة مشتركة وان كان من بذر أنفسهم أو من بذر مشترك بلا اذن فالغلة للزارع وقسمة الوصى جائزة ما لم تكن بفاحش الغبن وتجاوز قسمته على الكبير الغائب في غير العقار كقسمة وصى نحو الأم في عروض تركه الموصى اذا لم يكن وصى أقوى منه ولا يجوز للوصى قسمة عقار الكبير الغائب ولا القسمة بين الصغيرين ولا قسمة وصيين لتييمين وللوصى أن يأذن الصغير بالتجارة اذا كان يعقل ويعرف أن البيع سالب للملك عن البائع والشراء جالب له ويسير الذهب وفاحشه ولا يملك وصى نحو الأم ذلك ولو كان التصرف في تركه الام وكذا القول في عبد الصبي وللقاضي أن يأذن لها عند عدم الولي وكذا مع وجوده اذا امتنع عن الاذن لأنه صار عاضلا فتنتقل الولاية الى القاضي واذا صار الصبي مأذونا لا يصدق وصيه في اقراره عليه ببيع أو شراء أو اجارة أو وديعة في يده أو برهن أو مضاربة أو غير ذلك مما في يده اذا كذبه الصبي وللوصى أن يجبر على الصبي أو العبد الذي أذنته وبموت الوصى يبطل الاذن الذي حصل منه ولا يبطل اذن القاضي

﴿فصل﴾. ولو ادعى الوصى شيئاً من التركة نصب الحاكم  
 لليت وصياً آخر ليقيم الاول عليه البينة فان عجز عن اثباته فان كان  
 ما ادعاه عيناً أخرجه من يده وأخرجه عن الوصاية وان كان ديناً  
 يضم له وصياً آخر في مقدار الدين وقيل يعزله ويستبدله بآخر  
 واقرار الوصى على الميت بالدين أو العين أو الوصية باطل لأنه اقرار  
 على الغير الا أن يكون الوصى وارثاً فيصح اقراره بالدين فقط في  
 نصيبه فيستوفى منه ان وفي به ما ورثه واختار بعضهم أنه يلزمه  
 ما يخصه فقط وأما المقر بالوصية فيلزمه ما يخصه منها فقط قولاً  
 واحداً أو يشهد معه آخر فيصح ما أقر به اعتباراً للشهادة وشهادة  
 الوصى تصح على الميت لاله ولا لليتيم وان أخرجه القاضي من  
 الوصاية ولو علم الوصى صدق من ادعى ديناً على الميت ولا بينة  
 له فان كان في التركة صامت أودعه قدر الدين والا باع له من  
 التركة بقدره ثم يجحد الغريم ذلك فيكون قصاصاً لحقه

﴿فصل﴾. ولا يملك الوصى انكاح الصغير والصغيرة وان  
 أوصى اليه الأب في ذلك فان كان الوصى ولياً وزوج الصغير  
 أو الصغيرة فلهما الخيار اذا بلغا ويعتفر في انكاحه الغبن اليسير في  
 المهر فالزيادة أو النقص بما يتغابن فيه الناس جائز في جميع الاولياء  
 أما لو كان بحيث لا يتغابن فيه الناس فلا يجوز انكاحهم حتى لو



أجازا بعد البلوغ لانتفع إجازتهما في غير الاب والجد اماهما فيصح  
منهما الخط والزيادة اذا لم يعرف منهما سوء الاختيار بنحو سفة  
أو طمع أو فسق وقالا لا يجوز. ولو ضمن الوصى المهر عن الصغير  
وأداه من مال نفسه يرجع به في مال الصغير وان لم يشهد باشتراط  
الرجوع أما الاب فلا يرجع به مالم يشهد عند الأداء أنه يؤديه  
ليرجع به الا اذا ضمن في مرضه فلا يصح الضمان فاذا أخذت المرأة  
من ماله بعد موته حسب من ميراث الابن وقال ابو يوسف يصح  
الضمان ولا يحسب على الابن

(فصل ١١). واذا تعد الوصى الوصية من مال نفسه رجع بها  
في مال الميت مطلقا على المفتى به ولو اشترى كسوة للصغير أو  
اشترى ما ينفقه عليه من مال نفسه فيرجع به ان أشهد على ذلك  
وقت الصرف واعتمد في الخانية الرجوع للوصى وان لم يشهد وعدم  
رجوع الاب والام الوصية الا بالاشهاد لأنهما لكامل شفقتهما  
يقصدان غالبا التبرع عند عدم الاشهاد وهنا في القضاء وأما فيما  
بينه وبين الله فيعمل بنيتة ولو قضى دين الميت الثابت شرعا أو كفته  
كفن المثل من مال نفسه أو أدى خراج أرض اليتيم أو عشر زرع  
يرجع فان زاد على كفن المثل في العدد ضمن الزيادة وفي القيمة  
يضمنها كلها ويقع الشراء له ولو اشترى الوارث الكبير طعاما

أو كسوة للصغير يرجع بها ان أشهد وان قضى دينه الثابت يرجع وان لم يشهد ويقبل قول الوصى فيما يدعيه من الاتفاق وغيره بلا بينة الا في مسائل منها اذا ادعى قضاء دين الميت ولبا كبر اليتيم أنكر الدين فيضمن الوصى مادفعه لو لم يجد بينة واذا ادعى أن اليتيم استلمك مال آخر وهو قضاء فانكر اليتيم فالقول لليتيم والوصى ضامن ان لم يبرهن وكذا اذا ادعى أنه أذنه في التجارة فارتكب ديونا فقضاها عنه أو ادعى أداء خراج أرضه وكانت الدعوى في وقت لاتصلح فيه الارض للزراعة أو ادعى الوصى أن ابا اليتيم مات منذ عشرين سنين وأنه دفع الخراج لتلك المدة وقال اليتيم لم يمت الا من خمس سنين أو جعل جعلاً لرد عبده الآبق أو فداء عبده الجاني او الاتفاق على محرمه بفرض القاضى أو على رقيقه الذى مات أو الاتفاق عليه مما فى ذمته أو من مال نفسه حال غيبة ماله وأراد الرجوع أو أنه زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وهى ميتة فلا يصدق الابينة والاصل أن كل شئ كان مسلطاً عليه فيصدق فيه بيمينه اذا لم يكذبه الظاهر ومالا فلا.

(فصل) وينبغى للوصى أن لا يضيق على اليتيم بل ينفق عليه بحسب ماله فيوسع عليه بلا اسراف فيختن اليتيم ويعطى اجرة الخاتن ويجهز اليتيمة فى زفافها وان كان الصبي رشيداً علمه

القرآن والأدب والا فيعلمه قدر ما تجوز به الصلاة ويصرف مالا بـ  
منه في ذلك كالضيافات المعتادة والهدايا المعهودة في نحو الأعياد  
للاقارب وألحيران بلا اسراف ويقبل قول وكيل الوصى في نفقة  
المثل كالوصى ولو كبر الصغير واتهم وصيه في قوله أنفقت عليك كذا  
وقال انك تنفق من الربح أو كان يتبرع بها فلان صدق الوصى  
بيمينه أما اذا ادعى عليه امرأ يكذبه فيه الظاهر كأن ادعى أن النفقة  
كانت قليلة لا تكفى مثله فلا يلتفت الى قوله ولا يحلف الوصى  
واذا كانت النفقة التي يدعى الوصى انفاقها نفقة المثل أو أزيد منها  
يسير فكذلك لا يحلف أما لو ادعى زيادة يمكن الاحتراز عنها فلا  
يصتق ويجب الضمان الا اذا فسردعواه بتفسير محتمل كأن يقول  
كنت اشتريت لهم طعاما فسرقت ثم اشتريت لهم ثانيا فهلك فاشتريت  
لهم ثالثا فانه حينئذ يصتق بيمينه لانه أمين ولو أنفق رجل على  
الصغير وقال أمرني الوصى بذلك صدق الرجل ولو قال الوصى  
ضاع المال من يدي صدق وحلف الا ان ادعى امرأ يكذبه فيه  
الظاهر فلا يصتق ولو استقرض الوصى من مال الصبي ثم أنفق  
عليه مدة من هذا المال الذي تصرف فيه فانه يكون متبرعا وليس  
له الرجوع لأنه صار ضامنا فلا يخرج عن العهدة ما لم يرفع الاب  
الى الحاكم أو الى منصوبه ومثله الناظر على الوقف وان اشترى

الاب لطفله الفقير شيئاً يجبر هو عليه كالطعام والكسوة فلا رجوع له أشهد أو لم يشهد لوجوب ذلك عليه وان اشترى ما لا يجب عليه كالطعام لابنه الذى له مال والخادم والداررجع ان أشهد عليه ولو أنفق الوصى من مال نفسه على الصبي والصبي مال غائب فهو متطوع فى الاتفاق الا أن يشهد أنه قرض أو أنه يرجع به عليه

(فصل) ولو دفع الوصى المال الى اليتيم قبل ظهور رشده بعد البلوغ ضمن والرشد هو كونه مصلحاً للماله وظهوره بالبينه ولا يضمن لو دفعه اليه بعد ظهور رشده ولو قبل البلوغ فان بلغ سفياً غير رشيد فلا يدفعه اليه وعن الامام لو دفعه له بعد خمس وعشرين سنة لا يضمن وعندهما يضمن وهو ظاهر الرواية وفى الخانية لا يدفع الوصى المال له الا اذا ظهر منه آثار الرشد ولو دفع لليتيم ماله بعد بلوغه وأشهد اليتيم على نفسه أنه لم يبق له من تركته والده لاقليل ولا كثير ثم ادعى شيئاً فى يد الوصى تسمع دعواه ولو أنفق الوصى على الصبي من مرقه وخبره حتى أدرك فوضع ذلك على الصبي ليس له ذلك الا اذا كان أفقه عليه ليرجع به عليه وللوصى أن يأكل من مال الصبي بالمعروف اذا كان محتاجاً اليه بقدر عمله له اذا لم يضر بالصبي وقيل ليس له ذلك مادام فى البصر فاذا خرج فى نحو تقاضى دين أو ضياع له أنفق

وركب واكتسب بالمعروف فاذا رجع الى المصرة الثياب والدابة  
وهو قول أبي يوسف وقال الامام لا يأكل غنيا كان أوقسيرا الا  
اذا كان له أجر معلوم فيأكل بقدره ولا بأس للاب في أكله من  
ماله بقدر حاجته لو محتاجا فلا يضمن ما أكله بخلاف الوصى ولو  
طمع ظالم متغلب في مال اليتيم فصانعه الوصى بشئ منه فان عجز  
عن دفعه بغير ذلك لم يضمن والا ضمن ولو أنفق الوصى من مال  
اليتيم على باب إقاضي في الخصومات ان كان على وجه الرشوة  
يضمن وان كان على وجه الاجارة لا يضمن اذا لم يزد على أجر  
المثل والا ضمن الزائد والمكوس على العقار تدفع للحاكم لانها صارت  
كالخراج وللوصى أن يعطى صدقة الفطر عن اليتيم وعبيده وأن  
يضحي عنه من ماله استحسانا وقيل ليس له ذلك وهو القياس  
والفتوى على الاول وينبغي للقاضي أن يحاسب الأمانة على  
ما جرى في أيديهم من أموال اليتامى وغلاتهم فمن أحس عنده بخيانة  
عزله واذا وجدته أمينا أقره واذا كبر الصغار فلهم وللقاضي  
محاسبة الوصى ولا يجبر لو امتنع والقول قوله يمينه فيما أخذه وفما  
أنفق مالم يكذبه الظاهر فلو قال أنفقت كل مخلف أيهم عليهم  
أو على عبيدهم أو ضياعهم أو قال لم يبق عندي الا هذا القدر  
ولم يفسر الحالة وأرادوا محاسبته وبيان ما صرفه شيئا فشيئا ليعلموا

هل أنفق بالمعروف وطلبوا من الحاكم محاسبته أو طلب الحاكم نفسه ذلك فلهم ذلك وكذا للحاكم ولو امتنع عن اعطائه لم يجبر عليه والقول قوله فيما أنفق وفيما صرف ان عرف بالامانة فان لم يعرف بها أجبر على التفسير باحضاره يومين أو ثلاثة وتخويله فان لم يفسر لم يجبر ويكتفى بيمينه ولو مات الوصى مجهلا مال اليتيم لا يضمن واذا خلط ماله بماله ضمن اذا ضاع وقال أبو يوسف لا يضمن

(١) تنبيهه. وصى القاضى كوصى الميت الا فى مسائل تقدم بعضها ومنها ليس لوصى القاضى فى الخصومة عن الصغير بشأن عقار أن يقبضه الا باذن جديد ان لم يكن اذن له بالقبض وقت اذنه بالخصومة بخلاف وصى الميت فيملكه بلا اذن وليس للقاضى سؤال وصى الميت عن التركة بخلاف وصى القاضى وليس لوصى القاضى أن يقيم وصيا عند موته الا اذا كانت وصايته عامة ولو خصصه القاضى تخصص ولو نهاه عن بعض التصرفات صح نهيه ووصى الاب لا يقبل التخصيص بل يكون وصيا فى جميع الاشياء حتى لو أوصى الى رجل فيما له بالكوفة وآخر فيما له بالشام وآخر على ابنه وآخر على ابنته وآخر على تنفيذ وصيته وآخر على مشترى كفته فهم جميعا أوصياء فى الجميع على المقتضى به وقالا كل واحد وصى على

ماسمى له لا يدخل الآخر معه فان شرط أن لا يكون منهم وصيا فما  
أوصى به الى غيره فلا خلاف في انفراد كل منهم بما نص عليه  
ووصى القاضى لوعين له أجر المثل جاز بخلاف وصى الميت  
فلا أجر له على الصحيح لكن لو امتنع من القيام بالوصاية الا بأجر  
لا يجبر وللقاضى أن يقدر له أجره المثل وفي البحر أن القيم يستحق  
أجرة سعيه سواء شرط له أم لا لأنه لا يقبل القوامة عادة الا بأجرة  
والمعهود كالمشروط وأقضى به في الخيرية ولكن بشرط الاحتياج  
ليوافق ما في الآية (ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف)

وفي هذا القدر كفاية والله ولى التوفيق والهداية

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله

وصحبه ومسلم

قال المؤلف

وقد جمعت هذه الرسالة في أسبوع آخره يوم الخميس ١٧ شوال

سنة ١٣٢٨. وقلت في تاريخها

ان رمت ايضا حا لباب وصاية \* بلطف تأليف يفوق العسجد  
فانظر الى تلك الوريقات التي \* قد قربت ما كان منها مبدا  
والجمع سهل رائق تاريخه \* تسهيل ايصاء بتقريب بدا

سنة ١٣٢٨ ٥٥٥ ١٠٢ ٧١٤ ٧

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين  
سيدنا محمد الذي جاء بالحق الساطع والبرهان القاطع وعلى آله  
وأصحابه وكل من تأدب من أمته بآدابه والتجأ منهم لعظيم جنابه  
(وبعد) فمن من الله واحسانه وعطفه على عباده وجزيل  
امتنانه أن وفق من شاء لنشر شعائر الشريعة وبث محاسنها البديعة  
فكان من بينهم حضرة المهام الفاضل والعالم الكامل الشيخ  
محمد البيومي أبو عياشة الدمنهوري حفظه الله حيث ألف هذه  
الرسالة المسماة (تقريب التصوي في أحكام الوصي) على مذهب  
الامام الأعظم أبي حنيفة النعماني رضي الله عنه ولما كان انجاز  
طبعها من تمام نعمها قام بذلك حضرة المؤلف حفظه الله على نفقته  
بالمطبعة الأميرية في ظل عهد الطلعة العباسية خديوي مصر الأكرم  
ومليكمها الأنعم من ليس له في الفضل ثاني (أفندينا المعظم  
عباس حلمي باشا الثاني) أدام الله أيامه ووالى على رعيته إنعامه  
وحفظ لنا ولي عهده وجميع أنجاله الكرام ووزرائه ورجال دولته  
العضام وكان تمام هذا الطبع الباهر والصنع الجميل الزاهر  
في أواخر المحرم من سنة تسع وعشرين وثلثمائة بعد الألف  
من هجرة خير الأنام سيدنا محمد عليه وعلى جميع الرسل  
أفضل الصلاة والسلام

















re.  
14  
54

